

الرشيء: إءفاء النظام السعوءى ءثامىن الضحاىا ءو ءلااء "مرعبة"



الءغىىر

قالء الأكاءىمىة ء. مضاوى الرشىء إن إءفاء نظام آل سعوء لعشراء ءثامىن الضحاىا بأءكام الإءءام ءلىل سىنارىوءاء مرعبة.

ورءء الرشىء، فى مقابلة ءابعا "الءغىىر" أن فىكون هناك ءلااء ءعذىب على هءه الءء أو أنها اءءء أو ءلااء.

وقالء: فىءب ألا ننىس أن ءئمان وءسء الصءفى ءمال ءاشءفى لا فىرف أىن هو الآن؟

وأشارء إلى أن عائلء ءاشءفى لا ءعلم كىف قءع النظام ءئءه، لافءة إلى أنه ءئى هءه اللءظة لم فىرسلوا

الجثمان إلى أهلها ليدفنوها بطريقتهم وفق تعاليم الشريعة الإسلامية.

ونوهت إلى أن هناك قوانين دولية تنظم تبادل الجثث بين الدول المتحاربة، مستهجنة في الوقت ذاته تصاعد جرائم نظام آل سعود.

وأكدت الرشيد: "عندنا دولة مثل الأخطبوط تعذب في السجون وترتكب جرائم ضد الإنسانية وبعد ذلك تخفي الجثامين".

نهج إخفاء جثامين الضحايا

تستمر معاناة 83 عائلة على الأقل وعائلات عديدة أخرى خارجها، جراء احتجاز نظام آل سعود جثامين أبنائها منذ سنوات.

ثمانية منهم قاصرين، لم تتمكن عائلاتهم من وداعهم ودفنهم وحرموا من تجهيزهم وتشيعهم حسب معتقداتهم وعاداتهم الخاصة، ولا يعرفون مكان دفنهم حتى الآن.

ورصدت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان 86 حالة إخفاء جثمان لأفراد قتلوا بأشكال مختلفة.

وتؤكد المنظمة الأوروبية أن هذه الأرقام قد تكون أكبر، وخاصة فيما يتعلق بجثامين الأجانب.

فإلى جانب الجثامين التي تعود لأفراد قتلتهم الحكومة بعمليات إعدام أو خارج نطاق القضاء.

رصدت المنظمة عدم تسليم المملكة لجثامين أفراد من الجنسية الفلبينية توفوا بمضاعفات فيروس كوفيد 19، وقيامها بدفنهم من دون موافقة عائلاتهم.

وترجح المنظمة الأوروبية إمكانية أن تكون أن الجثامين المحتجزة أعلى بكثير.

مطالب حقوقية متكررة

وفي مايو الماضي، طالبت 16 منظمة غير حكومية نظام آل سعود بإعادة جثامين تحتجزها إلى عائلاتها

للسماح لها بدفنها والحداد عليهم وفقا لتقاليدهم ومعتقداتهم.

وأدانت المنظمات الحقوقية استمرار احتجاز النظام لجثامين أفراد كانت قد قتلتهم من بينها جثامين 8 أفراد قاصرين على الأقل، وتجاهل مطالب العائلات المتكررة بحقها في استعادة الجثامين ودفنها.

وأوضحت أن تفاعس النظام عن إعادة الجثث، يثير مخاوف كبيرة من أن الجثث قد تعرضت للتشويه أو لسوء المعاملة.

وأشار إلى أن جريمة القتل المروعة للصحفي جمال خاشقجي في عام 2018، والطريقة التي قيل أنه تم فيها تقطيع أوصاله، دفعت أفراد العوائل إلى التكهن بأن أحباؤهم ربما تعرضوا لممارسات شنيعة وغير إنسانية مماثلة.

وأكد الموقعون أن نظام آل سعود من خلال هذه الممارسة التي تطال إلى جانب المواطنين عمال مهاجرين، تنتهك القانون الدولي وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.